



تسبييل البيانات بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية (العوامل المؤثرة)

مشاعل بنت محمد الغرير
قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني: Malghurayr@gmail.com

د. مها بنت صالح العمود
أستاذ الإدارة التربوية المشارك، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني: Malamoud@ksu.edu.sa

الملخص

هدف البحث للتعرف إلى العوامل المؤثرة على تسبييل البيانات بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية. تم استخدام المنهج الوصفي المحسّي، وأداة الاستبانة، على عينة من (73) فرداً من منسوبي وزارة التعليم ضمن مجتمع الدراسة (وكالة التخطيط - مكتب كفاءة الإنفاق- مكتب إدارة البيانات). وتوصل البحث إلى عدد من النتائج كان من أهمها: حصلت جميع العوامل المؤثرة على تسبييل البيانات على درجة موافقة عالية، حيث جاءت في المراتب الأولى: العبارة "ضوابط الأمن وحماية البيانات" ضمن العوامل التقنية والفنية، العبارة "وضوح السياسات والإجراءات المتعلقة بجمع البيانات واستخدامها ومشاركتها" ضمن العوامل الإدارية والتنظيمية والاجتماعية، توفر كفاءات مختصة في تسبييل البيانات وتحقيق قيمة منها" ضمن العوامل البشرية، و"معرفة نوع البيانات ذات الطلب في السوق" ضمن العوامل الاقتصادية والتجارية.

الكلمات المفتاحية: استثمار البيانات، إدارة البيانات، استراتيجية، أصول غير ملموسة.



Monetizing Data in the Ministry of Education in Saudi Arabia (An influencing factors)

Mashael Mohammed Alghurayr

Faculty of Education, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia

Email: Malghurayr@gmail.com

Dr. Maha Saleh Alamoud

Associate Professor of Educational Administration, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia

Email: Malamoud@ksu.edu.sa

ABSTRACT

The study aimed to identify the factors influencing data monetization in the Ministry of Education in Saudi Arabia. A descriptive survey methodology was used, with a questionnaire distributed to (73) employees from the Planning Agency, the Expenditure Efficiency Office, and the Data Management Office. Results showed all factors received high agreement. Among technical factors, "security controls and data protection" ranked highest, emphasizing data safety. For administrative factors, the "clarity of policies on data collection, use, and sharing" was crucial. Human factors highlighted the importance of skilled professionals in monetization. Economically, "understanding market-demanded data" was vital. These findings stress integrating security, governance, expertise, and market strategies for effective data monetization.

Keywords: Data Monetization, Data Management, Strategy, Intangible Assets.

**مقدمة**

يُعدّ تسييل البيانات أحد أبرز أشكال استثمار البيانات بقصد الاستفادة من البيانات المتوفرة لتوليد منافع اقتصادية ذات عوائد قابلة للقياس مباشرةً أو غير مباشرةً (العتبي، 2020). حيث أشار كورادو وآخرون (Corrado et al., 2022A) إلى أن البيانات هي أحد الأصول غير الملموسة للمنظمات والتي يمكن أن تكون ذات قيمة كبيرة، فبعض الجهات نجحت أكثر من غيرها في استخدام البيانات لتحقيق مكاسب اقتصادية من خلال عمليات تسييلها. كما إن بعض المنظمات ربما استعملت ميزات بياناتاتها للحصول على هيئة في السوق الاقتصادي مما يتطلب ضرورة فهم كيفية اكتساب المنظمات وتخزينها واستخدامها للبيانات كأصول للمساهمة في الإنتاج الشامل والأنشطة الاقتصادية.

وقد اعتبرت قيادات المملكة العربية السعودية البيانات بمثابة النفط الرقمي والعمود الفقري لصناعة التغيير وموجيّة لاستراتيجيات الأعمال ومحدّدة لمواضع القوة وصولاً لطرق جديدة تتماشى مع توقعات ورؤى المستقبل (مبادرة العطاء الرقمي، 2022)، حيث أشار برنامج تنمية القدرات البشرية (2021) على أهمية توفر البيانات واستثمارها كأحد الممكّنات الرئيّسة ضمن عناصر منظومة برنامج تنمية القدرات البشرية، كما تمثلت أحد أبرز المستهدفات للإستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي في المملكة بحلول عام 2030م في استقطاب استثمار أجنبى مباشر في البيانات والذكاء الاصطناعي في المملكة بقيمة تصل نحو 30 مليار ريال سعودي، وإقامة استثمارات محلية في البيانات والذكاء الاصطناعي تصل لـ 45 مليار ريال سعودي من خلال مبادرتي الصناديق الاستثمارية وبرامج دعم المستثمرين في البيانات والذكاء الاصطناعي، إضافة للانضمام إلى قائمة أعلى عشرون دولة في منشورات البيانات والذكاء الاصطناعي المُحكّمة (الإستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي "NSDAI" ، 2020).

ويعتبر قطاع التعليم ضمن القطاعات ذات الأولوية في هذه الإستراتيجية التي تهدف لمساهمة المملكة واستفادتها من الفرص الهائلة التي توفرها البيانات والذكاء الاصطناعي في جهود التنمية والتطوير الوطنية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة للتنافس على المستوى الدولي والانضمام للإقصادات الرائدة المستفيدة والمصدرة للبيانات والذكاء الاصطناعي (NSDAI, 2020).

مشكلة البحث

رغم الجهود الملحوظة لوزارة التعليم في تطوير "منصة مدرستي" و "بوابة نور" إلا أنها لم تحقق أي مرتب مُتقدّمة ضمن أعلى عشر منصات سوأءاً في المؤشر العام أو كُلّ منظور على حده ضمن مؤشر نضج التجربة الرقمية للخدمات الحكومية بالمملكة لعام 2024، حيث اندرجت ضمن المناظير الرئيسية للمؤشر محاور ارتبطت بمدى رضا المستفيدين عن توافر ودقة وحداثة المعلومات وانتقاءهم منها، ومدى إمكانية تخصيص مميزات المنصة بما يتناسب مع احتياجات وتفضيلات المستفيدين، طرق جمع وتصنيف ودمج وتحليل البيانات لاستخدامها بشكل فعال لصالح المستفيدين، أوجه تصميم وتقدير رحلات المستخدمين كالتصميم القائم على البيانات، كذلك مدى الاندماج بين الأنظمة الأساسية والمنصات الرقمية مع البيانات الدقيقة وواجهات برمجة التطبيقات (APIs) بما يضمن تكامل الخدمات وسهولة التفاعل مع المستخدمين (هيئة الحكومة الرقمية، 2024)

ورغم جهود وزارة التعليم في مسألة إدارة البيانات وحوكمتها إلا أنها تعاني قصوراً في استثمار البيانات التي تنتجه، وهو ما أكدته نتائج الدراسة الاستطلاعية التي تم إجراؤها حيث استجابت لها عينة من منسوبي وكالة التخطيط والتطوير ومكتب إدارة البيانات بوزارة التعليم أظهرت نتائجها صور استثمار البيانات التي تنتجهها وزارة التعليم والحاجة لبحث آليات فعالة للاستفادة منها وتسييلها بكفاءة. كذلك أظهرت نتائج دراسة الجويد (2024) لوجود حاجة ماسة ومُلحة لرفع جودة بيانات التعليم التي تعتبر ضمن أهم الممكّنات لتحسين كفاءة الإنفاق الذي يعتبر أحد الجوانب الهامة في تسييل البيانات.

كما تكمن مشكلة البحث في خطورة ندرة الدراسات العربية والمحليّة التي تناولت استثمار البيانات وتسييلها لتحقيق استراتيجيات ومستهدفات رؤية المملكة 2030 وبخاصة في المنظومة التعليمية، حيث اقتصر اغلب الدراسات التي تم الاطلاع عليها - رغم أهميتها - إما على دراسة الواقع أو تحليل وثائق وأدبيات سابقة أو الوقف على أهمية البيانات وأهمية استثمارها بمنهجية يغلبها الجانب النظري أكثر منه تطبيقه كدراسة أحمد (2022) والديحانى وأخرون (2021) ودراسة السالمي والهنوفية (2018) ودراسة الألكبى (2018). إضافة



لقلة الدراسات الأجنبية حول هذا الموضوع حيث توصلت نتائج دراسة فروخي وآخرون (Faroukhi et.al., 2020A) لعدم كفاية البحث الأكاديمي في موضوع تسهيل البيانات إضافة لما توصلت إليه نتائج دراسة فريد (FRED, 2017) من أن هذا الموضوع البحثي لم تتم دراسته على نطاق واسع بعد حيث تم العثور على أربع مؤلفات علمية فقط تناولت بشكل صريح تسهيل البيانات.

وعليه فإن مشكلة البحث تكمن في الحاجة للوقوف على العوامل المؤثرة على تسهيل البيانات بوزارة التعليم بهدف تعظيم المنافع من خلال نقاط القوة والفرص، وتقليل المخاطر الناجمة عن التهديدات الخارجية ونقاط الضعف الداخلية ما أمكن.

أسئلة البحث

يتمثل السؤال الرئيس في: ما العوامل المؤثرة على تسهيل البيانات لاستثمارها بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية؟ ويترافق معه الأسئلة التالية:

- ما العوامل التقنية والفنية المؤثرة على تسهيل البيانات لاستثمارها بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية؟
- ما العوامل الإدارية والتنظيمية والاجتماعية المؤثرة على تسهيل البيانات لاستثمارها بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية؟
- ما العوامل البشرية المؤثرة على تسهيل البيانات لاستثمارها بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية؟
- ما العوامل التجارية والاقتصادية المؤثرة على تسهيل البيانات لاستثمارها بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية؟

أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الكشف عن العوامل التقنية والفنية المؤثرة على تسهيل البيانات لاستثمارها بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية
- التعرف على العوامل الإدارية والتنظيمية والاجتماعية المؤثرة على تسهيل البيانات لاستثمارها بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية
- الكشف عن العوامل البشرية المؤثرة على تسهيل البيانات لاستثمارها بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية
- معرفة العوامل التجارية والاقتصادية المؤثرة على تسهيل البيانات لاستثمارها بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية.

أهمية البحث

يُوْمِلُ أَنْ يُفْبِدَ الْبَحْثُ نَظْرِيًّا فِي تَسْلِيْطِ الضَّوْءِ عَلَى أَهْمِيَّةِ تَسْهِيلِ الْبَيَانَاتِ كَأَحَدِ أَهْمَّ الْأَصْوَلِ الْإِسْتَرَاتِيْجِيَّةِ غَيْرِ الْمَلْمُوسَةِ لِوزَارَةِ الْتَّعْلِيمِ وَالَّتِي تُسْهِمُ بِشَكْلٍ كَبِيرٍ فِي تَحْقِيقِ الْأَهْدَافِ الْإِسْتَرَاتِيْجِيَّةِ وَالتَّطَلُّعَاتِ الْمُسْتَقْبَلِيَّةِ، وَتَعْزِيزِ الْوَعِيِّ حَوْلَ أَهْمِيَّةِ تَسْهِيلِ الْبَيَانَاتِ الَّتِي تَتَنَجَّهُ وَزَارَةُ الْتَّعْلِيمِ كَأَحَدِ أَشْكَالِ الْإِسْتَثْمَارِ الْإِسْتَرَاتِيْجِيِّيِّ لِلْأَصْوَلِ غَيْرِ الْمَلْمُوسَةِ وَضُرُورَةِ إِيْجَادِ حَلُولٍ لِلتَّحْديَاتِ الَّتِي تَوَجَّهُ تَطْبِيقَهَا بِوَضْعِ السَّيَّاسَاتِ وَالْإِجْرَاءَاتِ الْمُلَائِمَةِ.

أَمَّا تَطْبِيقِيًّا فَيُوْمِلُ أَنْ يَلْفَتَ هَذَا الْبَحْثُ نَظَرَ الْمَعْنِيَّينِ بِإِدَارَةِ الْعَلِيَّةِ الْعَلِيَّةِ لِكَوْنِ تَسْهِيلِ الْبَيَانَاتِ أَحَدِ الْمَراَحِلِ الْهَامَةِ ضَمِّنَ دُورَةِ حَيَاةِ إِدَارَةِ الْبَيَانَاتِ فِي أَيِّ مُؤْسَسَةٍ وَبِالْتَّالِي تَوْفِيرِ مَا يَلْزَمُ لِضَمَانِ إِدَارَةِ هَذِهِ الْعَلِيَّةِ بِأَفْضَلِ صُورَةٍ مُمُكِنَةٍ، إِضَافَةً لِتَوْجِيهِ الْبَاحِثِينَ لِلْقِيَامِ بِالْمُزِيدِ مِنِ الدَّرَاسَاتِ حَوْلِ مَوْضِعِ تَسْهِيلِ الْبَيَانَاتِ كِإِسْتَثْمَارِ اِسْتَرَاتِيْجِيِّ دَعَمًا لِتَوْجِهَاتِ رَوْيَةِ الْمَلْكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ وَاسْتَرَاتِيْجِيَّتِهَا الْتَّنْمَوِيَّةِ اِقْصَادِيًّا وَاجْتِمَاعِيًّا.



حدود البحث

تتمثل حدود الدراسة في:

- **الحدود الموضوعية:** حدد البحث الحالي بموضوعه من حيث التعرف على العوامل المؤثرة على تسليم البيانات بوزارة التعليم.
- **الحدود الزمنية:** طبق هذا البحث في العام الجامعي 1446هـ - 2024م
- **الحدود البشرية:** طبق هذا البحث على منسوبي مكتب كفاعة الإنفاق، وكالة التخطيط، ومكتب إدارة البيانات بوزارة التعليم.
- **الحدود المكانية:** طبق هذا البحث بوزارة التعليم كونها المعنية بالإدارة الاستراتيجية للعملية التربوية وكل ماله علاقة بها.

مصطلحات البحث

تسبيل البيانات Data Monetization

يشير تسبيل البيانات إلى استخدام البيانات كمصدر إيجابي لتدفق الواردات النقدية (FRED, 2017)، كما عرّفتها العتيبي (2020) بالاستفادة من البيانات المتوفرة لتوليد منافع اقتصادية ذات عوائد قابلة للقياس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وتعزّزها الباحثة إجرائياً بتحقيق قيمة إضافية ومنفعة اقتصادية من البيانات التي تنتجهها وزارة التعليم كأصول استراتيجية غير ملموسة بعوايد قابلة للقياس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

الإطار النظري

يشير مفهوم تسبيل البيانات "Data Monetization" وفقاً لمعجم غارتر (Gartner Glossary, n.d.) لعمليّة استخدام البيانات للحصول على فوائد اقتصادية قابلة للقياس الكمي. وتتضمن الأساليب الداخلية أو غير المباشرة لتسبيل البيانات على استخدام البيانات لإجراء تحسينات قابلة للقياس في أداء الأعمال واتخاذ القرارات، بينما تشمل الأساليب الخارجية أو المباشرة مشاركة البيانات للحصول على شروط أو أحكام مفيدة من شركاء الأعمال، أو مقايضة المعلومات، أو بيع البيانات بشكل مباشر (غير وسيط بيانات أو بشكل مستقل)، أو تقدير المنتجات وخدمات معلوماتية. بمعنى أن تسبيل البيانات يُشير إلى تحقيق منفعة أو قيمة اقتصادية من البيانات التي تنتجهها أي منظمة. ويتفق هذا التعريف مع ما وصف لاني (Lane, 2018) لتسبيل البيانات بكونه عملية تحويل البيانات إلى قيمة اقتصادية ملموسة من خلال استخدام البيانات لتحقيق أرباح مالية، سواءً بشكل مباشر من خلال بيعها أو ترخيصها، أو بشكل غير مباشر من خلال تحسين العمليات، تقليل التكاليف، أو تطوير منتجات جديدة استناداً إلى التحليلات المستندة إلى البيانات. كما يُعرف "تسبيل البيانات" بعملية تحويل البيانات والتحليلات إلى عوائد مالية كضرورة استراتيجية للمنظمات التي تسعى للاستفادة من أصول البيانات الخاصة بها وتمويل تدفقات إيرادات جديدة (Erfan, 2018; Goworek, 2019).

ويتجذر مفهوم تسبيل البيانات بالاعتراف بأن البيانات عند تسخيرها وتحليلها بشكل صحيح، يمكن أن تُسفر عن رؤى قيمة يمكن الاستفادة منها لتعزيز أداء الأعمال، وتحسين عملية صنع القرار، وخلق فرص جديدة للنمو (Baecker et al., 2020). من خلال تحويل بياناتها إلى منتجات أو خدمات قابلة للتسويق، لا يمكن للمؤسسات تحسين كفاءتها التشغيلية فحسب، بل يمكنها أيضاً فتح مصادر إيرادات جديدة لم تكن مستغلة من قبل (Matai, 2023; Team EMB, 2024). وبالنظر إلى البيانات كأحد أهم الأصول غير الملموسة وما يتميز بها هذا الأصل من قلة تكلفته ونموه المستمر طوال عمر المنظمة، مع أهميته مهما نقادم عمره؛ فعملية تسبيله تعود بفوائد جمة ونمّوا واستدامه ومواكبة للتغيرات المحلية والعالمية قد تعجز الأصول الأخرى عن تحقيقها (DAMA International, 2024).

ووفقاً لحنفي زاده ونيك (Hanafizadeh & Nik, 2020) وكذلك كورادو وآخرون (Corrado et al., 2022A) وكورادو وآخرون (Corrado et al., 2022B) يمكن تلخيص أبرز مزايا عملية تسبيل البيانات في:



- زيادة الإيرادات من خلال بيع البيانات أو المنتجات والخدمات المستندة إلى البيانات أو ترخيصها لأطراف ثالثة.
- تحسين صنع القرار باستخدام البيانات لتحليل الأنماط والاتجاهات بما يؤدي لتحسين الكفاءة وتقليل التكاليف.
- تحسين تجربة العملاء من خلال تخصيص الخدمات والمنتجات بما يزيد من ولاء العملاء ورضاهما.
- تطوير منتجات وخدمات جديدة من خلال تحديد الفجوات في السوق والابتكار.
- زيادة الكفاءة التشغيلية للمؤسسات والمنظمات من خلال تطوير عملياتها وتحديد المجالات التي يمكن تحسينها.
- تحسين الاستجابة للسوق من خلال التنبؤ بالاتجاهات السوقية والتغيرات في سلوك العملاء مما يؤدي للتكيف بسرعة مع التغيرات في السوق والمحافظة على القدرة التنافسية.
- تعزيز التعاون والشراكات من خلال المشاركة وتحسين التعاون وتحقيق فوائد مشتركة.
- تحسين الامتثال والتنظيم من خلال ضمان الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية بتوفير الشفافية وتتبع العمليات.

وبالتالي يمكن تلخيص ما سبق بأن تسهيل البيانات يمكن أن يُسهم بشكل كبير في تحسين الأداء المؤسسي وزيادة القدرة التنافسية من خلال الاستفادة القصوى من البيانات كأصول غير ملموسة.

ويضيف هنسن ولادو (2022) Hansen & Landau, (2022) بكون عملية تسهيل البيانات تساعد المنظمات في بناء حصن بياني يصعب على المنافسين تجاوزه مما يوفر ميزة تنافسية طويلة الأمد من خلال جمع كميات كبيرة من البيانات، كذلك يوفر فرصة التعلم من الآخرين من خلال مراقبة كيفية استخدام المنظمات الأخرى للبيانات بما يساعد هذه المنظمات على التعلم وتطبيق أفضل الممارسات لتحسين أعمالها. ويتفق لاني (Laney, 2018) وداما انترناشونال (DAMA International, 2024) مع هذا المنظور بالدور الملحوظ لعملية تسهيل البيانات في تحقيق ميزة تنافسية مستمرة من خلال: تحسين اتخاذ القرار، تطوير منتجات وخدمات جديدة، التميّز التنافسي وتحقيق قيمة مُضافة، توسيع الإيرادات، وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

إضافة لذلك فإن تصاعد عمليات تسهيل البيانات مدفوعاً بعدد من العوامل بحسب أوفيليو (Ofulue, 2024) وسي دي بي (CDP, n.d) يرجع لتوفّر مجموعات البيانات الكبيرة والمعقّدة، والتقدّم في تحليلات البيانات وتقنيات الذكاء الاصطناعي، والطلب المتزايد على الرؤى القائمة على البيانات عبر مختلف الصناعات؛ كون هذه المنظمات تسعى لاكتساب ميزة تنافسية في أسواقها الخاصة فقد أصبحت القدرة على تحقيق الدخل الفعال من أصول البيانات الخاصة بها عامل تميّز حاسم (Baecker et al., 2020). ومع استمرار نمو أهمية البيانات، ستتصبح القدرة على تحقيق الدخل من هذا المورد القيّم عاماً حاسماً بشكل متزايد في تحديد النجاح التنظيمي والاستدامة (Borthakur et al., 2022).

وقد ظهرت مجموعة واسعة من استراتيجيات تسهيل البيانات ومنهجياتها حيث لوحظ اختلاف الأدبيات في تحديد أنواع ومنهجيات واستراتيجيات تسهيل البيانات، حيث تتراوح من البيع المباشر للبيانات أو المنتجات والخدمات القائمة على البيانات إلى الاستخدام غير المباشر للبيانات لتعزيز عملية صنع القرار الداخلي والكفاءة التشغيلية (Elorza & Castellano, 2022). بيد أنهُ وُجد أن أكثرها شيوعاً هو تحديد استراتيجيات ومنهجيات البيانات إلى ثلاثة أنواع رئيسة هي: بيع الرؤى والتوقعات، وبيع المنتجات والخدمات. ويواريها شيئاًًاً تصنيف منهجيات تسهيل البيانات إلى: مباشرة، غير مباشرة، ونماذج هجينية كما في (Team (EMB, 2024).

وقد أوضح غورليك (Gorelik, 2019) بأن عملية تسهيل البيانات عملية استراتيجية تهدف إلى استخراج القيمة الاقتصادية من البيانات بطرق متعددة، تتراوح بين تحسين الكفاءة الداخلية وتطوير منتجات وخدمات جديدة، وحتى بيع البيانات والخدمات المتعلقة بها. على إثره تعتمد المنظمات على منهجيات مختلفة لتسهيل البيانات بناءً على احتياجاتها ونوعية البيانات التي تتعامل معها. كما أوضح سيسيري وأخرون (Cecere et al., 2017A و 2017B) بأن استراتيجيات ومنهجيات الدخل المباشر تتضمن عدداً من الممارسات كوساطة البيانات أو ترخيص البيانات وبيع البيانات للمشترين من الأطراف الثالثة. بينما تستفيد استراتيجيات تحقيق الدخل غير المباشر من البيانات لتحسين تجارب العملاء، تحسين العمليات التجارية، وتطوير عروض جديدة مُدرّة للدخل.



مع ذلك، فقد قسم فريد (2017) عملية تسهيل البيانات إلى نوعين تتفق عندهما منهجيات وأشكال متعددة يمكن الاستفادة منها بحسب طبيعة المنظمة وأهدافها، وهما تسهيل البيانات المباشر "Direct Data" وتسهيل البيانات غير المباشر "Indirect Data Monetization". فيما يتعلق بال النوع الأول من تسهيل البيانات "المباشر" فقد قسمه فريد إلى قسمين يتمثلان في: بيع البيانات الخام دون أي معالجة، وببيع البيانات بعد معالجتها وتحليلها لاستخراج المعلومات المقيدة. أما تسهيل البيانات "غير المباشر" فقد قسمه إلى تحسين العمليات الداخلية من خلال استخدام البيانات لتحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف، تحسين المنتجات والخدمات بواسطة استخدام البيانات لفهم احتياجات العملاء وتطوير منتجات وخدمات تلبي هذه الاحتياجات بشكل أفضل.

ويكمن في كل ما سبق من استراتيجيات ومنهجيات حاجة ماسة لهم عميق لأصول بيانات المنظمة كونها أصبحت مؤخرًا شريان الحياة للمنظمات، حيث تقود الابتكار، وتعزز عملية صنع القرار، وتفتح تدفقات إيرادات جديدة. ومع ذلك، فإن إدراك القيمة الحقيقية للبيانات والاستفادة منها بشكل فعال لتحقيق الدخل يتطلب تقييمًا شاملًا للنظام البيئي للبيانات داخل المنظمة (Basu, 2023; Loizou, 2023).

وتشابه المراجع السابقة الذكر في تحديد الجوانب الرئيسية التي يمكن من خلالها فهم أصول البيانات والتي يتمثل أبرزها في: تحديد أنواع البيانات التي تمتلكها المنظمة، مع فهم جيد لجودة البيانات وموثوقيتها وإمكانية الوصول إليها، وسهولة دمجها عبر الأنظمة والتقييمات الأساسية المختلفة للمنظمة بما يعزز الجودة الشاملة، كذلك التعرف على القيمة المحتملة التي يمكن اشتغالها من هذه البيانات، مع مراعاة الآثار القانونية والأخلاقية لتسهيل البيانات، وضمان الامتثال للوائحخصوصية وأمن البيانات ذات الصلة من خلال فهم حقوق وتضييلات موضوعات البيانات وتنفيذ أطر قوية لإدارة البيانات وحماية الخصوصية والبيانات الشخصية، إضافةً لتحديد وتقييم وتحديد أولويات فرص تسهيل البيانات الوعادة بشكل فعال.

وقد برزت مجموعة من التجارب العالمية في تسهيل البيانات وتحقيق منفعة منها كان من ضمنها جامعة ملبورن بأستراليا "University of Melbourne" التي أطلقت مبادرة هدفها تأطير عملها في مجال تحليلات التعلم ضمن نظرية تعليم أو تعلم قوية، وتحويل تركيز تحليلات التعلم نحو التعلم، من خلال استخدام البيانات المتعلقة بأنشطة الطلاب وتقاعدهم مع الموارد التعليمية والأنظمة الإدارية لتوجيه التدخلات الهادفة إلى تحسين الاحتفاظ بالطلاب، وزيادة التفاعل مع التعلم، والاستخدام الفعال للموارد. مشكلًا بذلك نهجاً موسسياً شاملًا يسعى لدمج البيانات من مجموعة واسعة من المصادر وت تقديم رؤية أوسع وأعمق لتجربة الطالب. والذي نتج عنه ما يُعرف بمبادرة مشروع أداة لوب "Loop" (University of Melbourne, n.d.).

كذلك جامعة أريزونا الحكومية "Arizona State University" (ASU) التي انطلق منها مشروع "Learning@Scale" أو ما يُعرف بـ(L@S) وهو عبارة عن منصة رقمية تربط مجموعة واسعة من بيانات الطلاب بالباحثين في جميع أنحاء جامعة ولاية أريزونا وخارجها بهدف التطوير نظام تحليلي تنبؤي يستخدم لتحديد الطلاب الذين يحتاجون إلى دعم إضافي بناءً على بيانات الأداء السابقة، وتقدم تجارب تعليمية مخصصة لكل طالب. مما أدى لزيادة معدلات التخرج والاحتفاظ بالطلاب وتقليل نسب التسرب (Arizona State University, n.d.).

وفي المملكة العربية السعودية ضمن جهودها لتحسين نُضج البيانات واستثمارها كأحد الأصول الوطنية، أطلقت من خلال الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا SDAIA" – كونها الجهة المختصة والمرجع الوطني في المملكة لكل ما يتعلق بالبيانات والذكاء الاصطناعي. عدداً من المشاريع والمبادرات بهذا الصدد كان من أبرزها المؤشر الوطني للبيانات "نضيء NDI" والذي تسعى "سدايا" من خلاله لتطوير اقتصاد قائم على البيانات وتعزيز مستوى المملكة في الاستفادة من البيانات من خلال تحقيق الكفاءة التشغيلية والاعتماد على البيانات في دعم اتخاذ القرارات (المؤشر الوطني للبيانات "NDI" ، 2024).

وفي مجال التعليم والتدريب، برزت خدمات "المركز الوطني للتعليم الإلكتروني" الذي تأسس بقرار من مجلس الوزراء المؤرّق رقم (35) عام 1439هـ. ويُسعي المركز لتحقيق جملة من الأهداف كان من أهمها تقديم رحلات تعلم وتطوير مُخصصة وشاملة وفق الاحتياجات، والتعاون في مشاركة البيانات والمحتوى والقدرات، إضافةً للأبحاث القائمة على الأدلة للتعاون وتبادل المعرفة (المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، 2024).

وتشكل "المنصة الوطنية للتعليم الإلكتروني FutureX" أحد أهم الخدمات التي يُقدمها المركز. لتمكين قطاع التعليم والتدريب الإلكتروني في المملكة العربية السعودية، من خلال تقديم خدمات ومبادرات تحقق التكامل في



المنظومة عبر الشراكات المحلية والعالمية. وتحتوي هذه المنصة على عدد من المسارات والمبادرات، كمسارات مسارات التعلم المرن التي تهدف لتقديم مسارات ابتكارية جاهزة أو من تصميم الجهة الخاص والمرتبطة باحتياج سوق العمل بالشراكة مع جهات محلية وعالمية، ومبادرة "BootcampX" التي تهدف إلى تقديم مسارات ابتكارية مرتبطة باحتياجات سوق العمل بالشراكة مع جهات عالمية؛ بغرض إعداد الطلاب الراغبين في الالتحاق بسوق العمل في المجالات الأكثر طلباً، وتأهيل الباحثين عن عمل من خلال التدريب المكثف على المهارات في المجالات المطلوبة للحصول على فرص وظيفية متميزة، إضافة لإعادة تأهيل القراء البشرية لمهارات جديدة بهدف تمكينهم من المنافسة في سوق العمل، والإسهام في استقرارهم مهنياً (المنصة الوطنية للتعليم الإلكتروني FutureX، د.ت).

من زاوية أخرى في قطاع التعليم العام تحديداً، تمتلك وزارة التعليم عدداً من الأنظمة التي تسمح لها بجمع أشكال متنوعة من البيانات المهيكلة وغير مهيكلة. من ذلك منصة مدرستي المنصة التعليمية الرسمية لمدارس التعليم العام من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الثانوية. وهي نظام إدارة تعلم إلكتروني يضم العديد من الأدوات التعليمية الإلكترونية التي تدعم عمليات التعليم والتعلم، وفصولاً افتراضية تُقام بواسطة برنامج مايكروسوف特 تيمز (Microsoft Teams)، يتفاعل فيه المعلم مع طلابه ويناقشهم ويجيب على استفساراتهم، كما يُسند من خلال هذا النظام الواجبات والأنشطة الإلكترونية للطلاب لحلها وتصحيحها وتقديرها وتحفيز الملائمة لهم عن طريقها (مدرستي، 2024). بالرغم من ذلك فقد لوحظ محدودية الاستفادة من هذه المنصة واستثمارها على الوجه الأمثل. كالاستفادة من إمكاناتها في تقديم تعليم مخصص للطلاب بحسب فروقاتهم الفردية، أو تقديم دروس خصوصية برسوم رمزية، أو حتى تقديم الدعم التقني للمدارس الأهلية من خلال توفير نظام إدارة تعلم إلكتروني برسوم اشتراك معينة بحسب المزايا والخدمات التي تطلبها المدرسة.

من هذا النطلق، ظهرت الحاجة لدعم توجهات وزارة التعليم في تحقيق التطلعات الوطنية التنموية فيما يتعلق بجانب الاقتصاد القائم على البيانات، من خلال خطوات استباقية يتم من خلالها الوقف على أهم العوامل المؤثرة على تسييل البيانات بما يدعم استغلال نقاط القوة الداخلية والفرص الخارجية المتاحة والحد من تبعات نقاط الضعف الداخلية ومجابهة التهديدات الخارجية المحتملة.

الدراسات السابقة

تم التطرق لعدة دراسات سابقة ذات صلة بمجال الدراسة ومحاورها، وباعتبار الندرة النسبية للدراسات التي تتناولت موضوع تسييل البيانات بشكل صريح فقد تم ترتيبها بحسب الأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة وأهدافها دون اعتبار لتقسيم اللغة (عربية كانت أم أجنبية) أو تاريخ نشرها:

سعت دراسة فروخي وأخرون (Faroukhi et.al., 2020B) لتقديم إطار عمل شامل وموسع لـ BDVC "سلسلة قيمة البيانات الضخمة Big Data Value Chain" بما يسمح بإدارة تحقيق العائد من البيانات الضخمة لجعل عمليات المنظمات تعتمد بالكامل على البيانات، ودعم اتخاذ القرار، وتسهيل خلق القيمة. اعتمدت الدراسة على منهج تحليل الوثائق. وخلصت النتائج لتقديم إطار عمل "BDVC" متكامل يمكنه التعامل مع تحقيق العائد من البيانات الضخمة بفعالية، مما يجعل العمليات تعتمد على البيانات بالكامل، تحديد ومناقشة استراتيجيات ونماذج أعمال مختلفة لتحقيق العائد من البيانات الضخمة، اقتراح نماذج مشاركة متنوعة وكاملة لتمكن تحقيق العائد من البيانات والرؤى على طول سلسلة "BDVC"، وتعزيز القدرة على دعم اتخاذ القرار وخلق القيمة المشتركة من خلال سلسلة القيمة.

فيما هدفت دراسة حنفي زاده ونبيك (Hanafizadeh & Nik, 2020) لتوضيح تكوين عملية تسييل البيانات من خلال مراجعة منهجية للأدبيات ذات العلاقة (59 وثيقة بما في ذلك المقالات وبراءات الاختراع، الأطروحات والمقابلات والتقارير)، حيث تم استخدام المنهج الاستقرائي لبناء هذا التكوين. وقد كشف التحليل عن أربع موضوعات عالمية كل منها مصحوب بمكونات فرعية ذات صلة، مشكلة معاً آلية تسييل البيانات. هذه الموضوعات العالمية تمثل كل منها طبقة من تكوين تسييل البيانات وهي: طبقة تحقيق الدخل: والتي تتعامل مع الاستراتيجيات والأساليب والنماذج المستخدمة لتحقيق العائد المالي من البيانات وتبرز فيها ثلاثة مواضيع تنظيمية هي السلع ونموذج التداول والمستهلك النهائي، وطبقة معالجة وتنقية البيانات: حيث تتعامل هذه الطبقة مع العمليات والتكتيكات المستخدمة لتنقية البيانات وتقديمها كمخرجات قيمة للمستهلكين النهائيين وتبرز فيها ثلاثة مواضيع تنظيمية هي الأصول والعمليات المستندة إلى البيانات والقيمة، الطبقة الأساسية: حيث ينصب التركيز



فيها على الموضوعات الأساسية والتنظيمية التي توفر الطبقة الأساسية لتحقيق الدخل من البيانات، طبقة الوصول وقيود المعالجة؛ والتي ترتبط بضمان أمان البيانات، والقواعد والتنظيم والخصوصية (لبيانات الشخصية) والقضايا الأخلاقية والسرية حيث تعمل هذه الطبقة كمظلة لجميع الأنشطة الأخرى. هذه الموضوعات الأربع متراقبة وتساهم في الآلية الشاملة لتسهيل البيانات حيث قام الباحثون بتجميع هذه الموضوعات في نموذج تكيني يُعرف بـ "تكوين تسهيل البيانات" (DaMoC)، الذي يعمل إطاراً لفهم وتقييم استراتيجيات تسهيل البيانات. وقد تم التحقق منه من خلال تطبيقه في دراسة حالة لتوضيح كيفية تطبيق إطار DaMoC في سياق الأعمال الحقيقي لتسهيل البيانات بفعالية.

وسعَت دراسة فريدي (FRED) 2017 لتوسيع ظاهرة تسهيل البيانات والتعرف على العوامل التي تتقى ورائها وتأثير عليها مع اكتشاف وتحديد الظواهر الأخرى المرتبطة بتسهيل البيانات وتحقيق الدخل منها والخيارات الاستراتيجية المختلفة لتنفيذ أعمال تسهيل البيانات. اعتمدت الدراسةمنهج الاستقصائي من خلال مراجعة منهجية للأدبيات لعينة تكونت من (8) أدبيات مرتبطة بموضوع الدراسة. وقد توصلت نتائج الدراسة لتعريف شامل ومرشد لتسهيل البيانات، كما توصلت لأبرز العوامل المؤثرة على تحقيق الدخل من البيانات كان من أهمها البيانات أو المنتجات أو الخدمات المنشقة من البيانات، نوع المنتج أو الخدمة القائمة على المعلومات، ومحظى البيانات وقيمتها، كما توصلت الدراسة للمشكلات المحتملة المتعلقة بتحقيق الدخل من البيانات كان منها عوامل داخلية كجودة البيانات ومحظتها وسياقاتها وقدرات توليدها واستخلاصها والقدرة والرغبة في الاستثمار فيها، وعوامل خارجية كاحتياجات العملاء ورغباتهم والشروط المختلفة وخصوصية وملكية البيانات.

أما دراسة الجويعد (2024) فقد هدفت لبناء نموذج مقترح لتفعيل تقنيات تحسين كفاءة الإنفاق لتحقيق الاستدامة المالية في وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية. واتبعت المنهج المزججي بأسلوب التصميم التشاركي المتوازي، مستخدمة أدواتي الاستبانة لجمع البيانات الكمية، والمقابلة لجمع البيانات النوعية. وتكون عينة الدراسة للاستبانة من (307) مُشاركًا من القيادات التربوية والعاملين في الإدارات والوكالات ذات العلاقة بتحسين كفاءة الإنفاق في وزارة التعليم، واختيرت عينة الدراسة النوعية من مجتمع الدراسة الكمية، بطريقة العينة القصدية وتتألفت من (26) فائدًا من القيادات في التعليم. وقد توصلت الدراسة بعدد من النتائج كان منها: الحاجة الماسة لرفع جودة البيانات التي تنتجهها وزارة التعليم كأحد أهم الممكّنات لتحقيق الاستفادة منها، وهي كذلك أحد أهم تحديات تفعيل التقنية في المجال المالي لتحسين كفاءة الإنفاق لتحقيق الاستدامة المالية بوزارة التعليم، إضافةً لضعف التكامل وصعوبة توفر البيانات اللحظية الداعمة لاتخاذ القرار. كذلك ضعف سرعة التقدم في استخدام التقنية لتحسين كفاءة الإنفاق كأحد التحديات التي تواجه تفعيل التقنية في المجال الإداري لتحسين كفاءة الإنفاق لتحقيق الاستدامة المالية بوزارة التعليم.

فيما سعَت دراسة الديحاني وأخرون (2021) للتعرف على مدى قدرة القيادات التربوية على استثمار البيانات الضخمة (Data Big) في تفعيل السياسة التعليمية في دولة الكويت والوقف على التحديات التي تواجههم وسبل التغلب عليها. تبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة أداة لجمع البيانات على عينة شملت (516) فردًا بواقع (426) مدير مدرسة في المراحل الدراسية المختلفة، و(90) قياديًّا من المراقبين ورؤساء القسم المشاركين في المناطق التعليمية الست. وقد جاءت أهم النتائج لتوضح أن قدرة القيادات التربوية على استثمار البيانات الضخمة جاءت بدرجة منخفضة، التحديات التي تواجه القيادات التربوية في استثمار البيانات الضخمة جاءت بدرجة متوسطة، كما أن الإجراءات المقترنة عليها من القيادات التربوية لاستثمار البيانات جاءت بدرجة مرتفعة والتي من أبرزها: عقد الشراكات مع المؤسسات التقنية لبناء قاعدة بيانات تربوية ذات جودة وكفاءة عالية، استقطاب موارد بشرية متخصصة بعلم البيانات، توفير أعداد كافية من خبراء علم إدارة البيانات وتحليلها، تعدد أنواع البيانات التربوية الضخمة، وتوحيد مصدر البيانات التربوية ضمن دائرة مركبة واحدة تكون مرجعاً للجهات المعنية بالسياسات التربوية.

وجميع الدراسات السابقة الواردة رغم أهميتها ودورها الهام في صقل أهداف الدراسة الحالية إلا أنها ألقت نظرة محدودة على عملية استثمار البيانات وتسهيلها والاستفادة وتحقيق قيمة مادية ومعنوية منها، ولم تقدم نظرة شاملة حول العوامل المؤثرة على تسهيل البيانات لتحقيق أقصى استفادة منها. وهو ما ستحاول الباحثتان تحقيقه من خلال هذا البحث.

**منهج البحث**

في ضوء طبيعة البحث وأهدافه تم استخدام المنهج الوصفي المحسّي، ويقصد به البحوث التي يتم من خلالها سؤال جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة ممثّلة عنهم، بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها دون أن يتجاوز ذلك دراسة العلاقة أو استنتاج الأسباب (العساف، 2012).

مجتمع البحث

تتكوّن مجتمع البحث من جميع منسوبي وزارة التعليم ضمن: وكالة التخطيط، مكتب كفاعة الإنفاق، ومكتب إدارة البيانات؛ كونهم الجهات المعنية بعمليات تسليم البيانات وتحقيق منفعة منها. وقد بلغ مجتمع الدراسة وفقاً لإحصائية عام 1446 هـ على (155) موظفاً ضمن مستويات إدارية وقيادية متعددة أدنىها المساعد الإداري.

عينة البحث

تتكوّن عينة البحث من منسوبي وزارة التعليم ضمن: وكالة التخطيط، مكتب كفاعة الإنفاق، ومكتب إدارة البيانات. حيث تم اختيارهم بأسلوب العينة العشوائية البسيطة. وقد تم توزيع أداة الاستبيانة على جميع أفراد مجتمع البحث. وبعد جمع الاستبيانات وفحصها ومراجعة تم استعادة (82) استبيانة، ويوضح الجدول التالي عدد الاستبيانات الموزعة، والعائنة، والمستبعدة، والصالحة للتحليل الإحصائي.

جدول 1**يوضح عدد الاستبيانات الموزعة، والعائنة، والمستبعدة، والصالحة للتحليل الإحصائي**

الاستبيانات الموزعة		الاستبيانات العائنة		الاستبيانات المستبعدة		الاستبيانات الصالحة	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
%47.1	73	%5.8	9	%52.9	82	%100	155

يتضح من خلال الجدول السابق أن نسبة الاستبيانات الصالحة تبلغ (47.1%) من مجتمع البحث، ونُتَعَّد هذه النسبة جيدة في ضوء إعادة الهيكلة التي تشهدها وزارة التعليم وتغيير واستحداث العديد من الإدارات والوحدات خاصة في وكالة التخطيط، ووجود عدم استقرار نسبي فيما يتعلق بعدد الموظفين، إضافة لوجود عدد من منسوبي هذه الجهات من غير مُتحدثي وقارئي اللغة العربية مما قد يؤثر على طبيعة النتائج حال استجابتهم للاستبيانة.

خصائص عينة البحث

تم وصف أفراد عينة البحث وفقاً لعدة متغيرات تتمثل في (جهة العمل داخل الوزارة، المؤهل الدراسي، سنوات الخبرة في التعليم، سنوات الخبرة في مجال البيانات) موضحاً ضمن الجداول التالية:

- جهة العمل داخل الوزارة:**جدول 2****توزيع عينة البحث حسب جهة العمل داخل وزارة التعليم**

جهة العمل داخل الوزارة	النكرار	عدد النسبة (%)
وكالة التخطيط	66	90.41
مكتب كفاعة الإنفاق	2	2.74
مكتب إدارة البيانات	5	6.85
المجموع الكلي	73	100

يتضح من الجدول السابق أن (90.41%) من أفراد عينة البحث من وكالة التخطيط، (2.74) من مكتب كفاعة الإنفاق، و (6.85%) من مكتب إدارة البيانات بوزارة التعليم.



- المؤهل الدراسي:

جدول 3

توزيع أفراد عينة البحث حسب المؤهل الدراسي

المؤهل الدراسي	المجموع الكلي	التكرار	عدد النسبة (%)
دكتوراه		17	23.3
ماجستير		16	22
بكالوريوس		36	49.3
ثانوي		4	5.5
المجموع الكلي		73	100

يتضح من الجدول السابق أن (49.3%) من أفراد العينة مؤهلهم الدراسي بكالوريوس، فيما (23.3%) منهم يحملون درجة الدكتوراه، (22%) مؤهلهم درجة الماجستير، و(5.5%) من أفراد العينة مؤهلهم ثانوي.

- سنوات الخبرة في التعليم:

جدول 4

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في التعليم

سنوات الخبرة	المجموع الكلي	التكرار	عدد النسبة (%)
أقل من 5 سنوات		6	8.2
من 5 – أقل من 10 سنوات		4	5.5
10 سنوات فأكثر		63	86.3
المجموع الكلي		73	100

يتضح من الجدول السابق أن (86.3%) من أفراد العينة خبرتهم في التعليم من (10) سنوات فأكثر، و(8.2%) خبرتهم أقل من (5) سنوات، بينما (5.5%) من أفراد العينة خبرتهم ما بين (5) إلى أقل من (10) سنوات في مجال التعليم.

- سنوات الخبرة في مجال البيانات:

جدول 5

توزيع أفراد عينة البحث حسب سنوات الخبرة في مجال البيانات

سنوات الخبرة	المجموع الكلي	التكرار	عدد النسبة (%)
أقل من 5 سنوات		31	42.5
من 5 – أقل من 10 سنوات		17	23.3
10 سنوات فأكثر		25	34.24
المجموع الكلي		73	100

يتضح من الجدول السابق أن (42.5%) من أفراد العينة خبرتهم في مجال البيانات أقل من (5) سنوات، فيما (34.24%) خبرتهم من (10) سنوات فأكثر، و(23.3%) من أفراد العينة خبرتهم ما بين (5) إلى أقل من (10) سنوات.

أداة البحث

تم استخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات الموجهة لمنسوبي وزارة التعليم في مكتب كفاعة الإنفاق، ووكالة التخطيط، ومكتب إدارة البيانات؛ نظرًا ل المناسبتها لأهداف البحث، وأسئلته، ومنهجه، ومجتمعه. حيث تم بناء



الأداة من خلال الرجوع للأدبيات ذات العلاقة إضافة للاستئناس بآراء الخبراء في مجال تسهيل وإدارة البيانات. وقد بلغت عبارات الاستبانة بعد تحكيمها واعتمادها بصورة النهاية على (26) عبارات موزعة ضمن أربعة عوامل رئيسية هي: العوامل التقنية والفنية: وتكون من (7) عبارات، العوامل الإدارية والتتنظيمية والاجتماعية: وتكون من (8) عبارات، العوامل البشرية: وتكون من (5) عبارات، العوامل الاقتصادية والسوق: وتكون من (6) عبارات.

وتم استخدام مقياس ليكرت الرباعي لجمع استجابات أفراد عينة البحث من منسوبي وزارة التعليم ضمن مجتمع الدراسة ،على كُل عبارة من عبارات محاور الاستبانة ومجالاتها، وفق التدرج (موافق بشدة – موافق – غير موافق – غير موافق بشدة) وللحكم على متوسطات استجابات أفراد مجتمع البحث، ولتسهيل تفسير نتائج البحث، تم إعطاء كل فئة من فئات مقياس ليكرت الرباعي درجات لتتم معالجتها إحصائياً، فأصبح طول الفئات كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 6
توزيع الفئات وفق مقياس ليكرت

حدود الفئة		الدرجة	الفئات
إلى	من		
4	3.26	4	موافق بشدة
3.25	2.51	3	موافق
2.5	1.76	2	غير موافق
1.75	1	1	غير موافق بشدة

صدق أداة البحث

تم التأكد من صدق أداة الدراسة (الاستبانة) من خلال طريقتين كما يلي:

أ- الصدق الظاهري (صدق المحكمين)

للتحقق من الصدق الظاهري للاستبانة، والتأكد من أنها تقيس ما وضعت لقياسه، تم عرضها في صورتها الأولية، على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس والخبراء المختصين في مجال الإدارة التربوية، ومجال الحاسوب الآلي، إضافة للخبراء في مجال تسهيل البيانات، سعياً للحصول على مرئياتهم حول الاستبانة، والتأكد من صدق محتواها بما يلائم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، ومدى أهمية وارتباط كل عبارة بالبعد المحور الذي تنتهي إليه، والتأكد من وضوح عباراتها، وسلامة صياغتها اللغوية، مع إبداء ما يرونها مناسباً من إضافة أو حذف أو تعديل على العبارات. وقد تم إجراء التعديلات اللازمة وفقاً لملاحظاتهم ومقرراتهم.

ب- صدق الاتساق الداخلي

للتأكد من تماسك العبارات بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتهي إليه تم التتحقق من صدق الاتساق الداخلي؛ تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتهي إليه في محور العوامل التي قد تؤثر على عملية تسهيل البيانات، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 7

معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتهي إليه في العوامل التي قد تؤثر على عملية تسهيل البيانات

العامل الاقتصادي والتجاري		العامل البشرية		العامل الإدارية والتتنظيمية الاجتماعية		العامل التقنية والفنية	
معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م
.774**	1	.934**	1	.750**	1	.860**	1



.794**	2	.936**	2	.752**	2	.768**	2
.864**	3	.913**	3	.791**	3	.833**	3
.873**	4	.902**	4	.827**	4	.762**	4
.869**	5	.884**	5	.838**	5	.609**	5
.801**	6			.589**	6	.837**	6
				.764**	7	.825**	7
				.883**	8		

* معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$)

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الارتباط لكل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتهي إليه في العوامل التي قد تؤثر على عملية تسجيل البيانات جاءت دالة إحصائياً، مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور.

ثبات أداة البحث

يقصد بثبات الأداة قدرتها على إعطاء نفس النتائج إذا تكرر نفس القياس عدة مرات في نفس الظروف، وللحقيق من ثبات الأداة؛ تم استخدام معادلة ألفا كرونباخ، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 8

معاملات ثبات أداة الدراسة من خلال معادلة ألفا كرونباخ

المحور	معامل الفا كرونباخ	عدد العبارات
العامل الذي قد تؤثر على عملية تسجيل البيانات	0.959	26

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معاملات الثبات لمحاور الاستبانة (0.959) وهي قيمة عالية تدل على ثبات الاستبانة.

عرض ومناقشة نتائج البحث

السؤال الرئيس: ما العوامل المؤثرة على تسجيل البيانات لاستثمارها بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية؟

للإجابة على هذا السؤال؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد محور العوامل المؤثرة على تسجيل البيانات وللمحور بشكل عام، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 9

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة حول العوامل المؤثرة على تسجيل البيانات

م	البعد	العوامل التقنية والفنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	العوامل الإدارية والتنظيمية الاجتماعية	3.46	.53	موافق بشدة	
2	العوامل البشرية	3.32	.46	موافق بشدة	
3	العوامل الاقتصادية والتجارية	3.45	.73	موافق بشدة	
4	المتوسط العام للمحور	3.43	.56	موافق بشدة	



يتضح من الجدول السابق أن العوامل المؤثرة على تسييل البيانات ككل جاءت بدرجة موافقة "موافق بشدة"، حيث بلغ متوسط استجابة العينة لعبارات الأداة (3.43) بانحراف معياري قدره (0.48)، حيث جاءت العوامل التقنية والفنية بدرجة موافقة "موافق بشدة"، وبلغ متوسط استجابة العينة لعبارات البعد (3.46) بانحراف معياري قدره (0.53)، وجاءت العوامل الإدارية والتتنظيمية الاجتماعية بدرجة موافقة "موافق بشدة"، وبلغ متوسط استجابة العينة لعبارات البعد (3.46) بانحراف معياري قدره (0.46)، أما العوامل البشرية فجاءت بدرجة موافقة "موافق بشدة"، حيث بلغ متوسط استجابة العينة لعبارات البعد (3.32) بانحراف معياري قدره (0.73)، وجاءت العوامل الاقتصادية والسوق بدرجة موافقة "موافق بشدة"، حيث بلغ متوسط استجابة العينة لعبارات البعد (3.45) بانحراف معياري قدره (0.56). ولمزيد من التفاصيل؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لعبارات كل سؤال فرعي على النحو التالي:

السؤال الأول: ما العوامل التقنية والفنية المؤثرة على تسييل البيانات لاستثمارها بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية؟

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لعبارات بُعد العوامل التقنية والفنية، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 10
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لاستجابات عينة الدراسة حول

رقم العبارات	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارات	درجة موافقة
1	مستوى جودة البيانات من حيث دقتها واكتمالها وقابلية استخدامها	3.59	.64	2	موافق بشدة
2	البنية التحتية لเทคโนโลยيا المعلومات في القدرة على حفظ البيانات وجمعها وتخزينها ومعالجتها واستخراج قيمة منها	3.53	.63	3	موافق بشدة
3	طبيعة نظام فرز البيانات وتصنيفها	3.47	.67	4	موافق بشدة
4	ضوابط الوصول للبيانات وتصنيف المسؤولين في ضوئها	3.41	.64	5	موافق بشدة
5	ضوابط الأمان السيبراني وحماية البيانات	3.62	.64	1	موافق بشدة
6	مستوى القيمة المضافة التي تشكلها حالات الاستخدام "Case Use"	3.33	.67	6	موافق بشدة
7	جودة تقنية البيانات والذكاء الاصطناعي المستخدمة في التسبيل	3.30	.79	7	موافق بشدة
المتوسط العام للبعد					موافق بشدة

يتبيّن من الجدول السابق أن بعد "العوامل التقنية والفنية" جاء بدرجة موافقة "موافق بشدة"، حيث بلغ متوسط استجابة العينة لعبارات المحور (3.46) بانحراف معياري قدره (0.53). وقد جاءت العبارات "ضوابط الأمان السيبراني وحماية البيانات" في المرتبة الأولى بدرجة موافقة "موافق بشدة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي



للعبارة (3.62) بانحراف معياري قدره (0.64)، بينما حلت عبارة "مستوى جودة البيانات من حيث دقتها واقتلالها وقابلية استخدامها" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.59) وانحراف معياري قدرة (.64). وفي المرتبة الأخيرة للعبارة "جودة تقنية البيانات والذكاء الاصطناعي المستخدمة في التسليم" جاءت بدرجة موافقة "موافق بشدة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة (3.30) بانحراف معياري قدره (0.79).

وتنتفق النتائج التي تم التوصل إليها مع ما خلصت إليه دراسة فريد (FRED, 2017) بكون جودة البيانات أحد أهم العوامل المؤثرة في عملية تسليم البيانات وتحقيق الدخل منها، كما أشارت نتائج دراسة الجويعد (2024) أن جودة البيانات أحد أهم الممكّنات لتحقيق الاستفادة منها، كما تتفق مع النتائج التي توصلت إليها دراسة الغبيري وحسن (2019) لوجود تأثير لمتغير جودة البيانات على الاتجاه نحو تبني استخدام خدمات البيانات في التخطيط للتنمية المستدامة لرؤية المملكة 2030. كما تتفق النتائج التي تم التوصل إليها مع ما خلصت إليه دراسة عبد الله والهناي (2018) من ارتباط الخصوصية والوصول للبيانات واستخدامها في الاستفادة من البيانات وتحسين الخدمات المقدمة، إضافة لما توصلت إليه دراسة غارتر (Gartner, 2020) حول أهمية معالجة الأنظمة الداخلية لضمان الربط الفعال بين مشاكل الأعمال وحلول البيانات. إضافة لما توصلت إليه دراسة حنفي زاده ونبيك (Hanafizadeh & Nik, 2020) من كون معالجة وتقنية البيانات وجميع تقنياتها المستخدمة، ضمان أمان البيانات والقواعد والتنظيم والخصوصية؛ كونها ضمن أحد أهم الطبقات المكونة لتسليم البيانات.

ويمكن القول إن النتائج تشير إلى وعي منسوبٍ بوزارة التعليم ضمن مجتمع البحث المستهدف لأهمية عملية تسليم البيانات والعوامل التي تؤثر عليها إيجاباً أو سلباً ضمن البعد الفني والتقي، وأن جودة البيانات وحمايتها وخصوصية البيانات الشخصية ضمن أهم العوامل المحورية لنجاح آليات تسليم البيانات من عدمها، والتي لا تقل البنية التحتية الداعمة والأدوات والتقنيات الفعالة لتحقيق الأغراض المنشودة عنها أهمية.

السؤال الثاني: ما العوامل الإدارية والتنظيمية الاجتماعية المؤثرة على تسليم البيانات لاستثمارها بوزارة التعليم بالملكة العربية السعودية؟
تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لعبارات بُعد العوامل الإدارية والتنظيمية الاجتماعية، وجاءت النتائج على النحو التالي:

جدول 11
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لاستجابات عينة الدراسة حول

رقم العباره	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العباره	درجة الموافقة
1	ثقافة البيانات ومدى الوعي بأهميتها والقبول الاجتماعي لتسليمها	3.48	.60	4	موافق بشدة
2	دقة أهداف عمليات التسليم وقابليتها للفياس	3.47	.63	6	موافق بشدة
3	القوانين والتشريعات المرتبطة بتسليم البيانات	3.53	.58	2	موافق بشدة
4	طبيعة التشريعات المتعلقة بحماية البيانات والخصوصية	3.52	.58	3	موافق بشدة
5	وضوح السياسات والإجراءات المتعلقة بجمع البيانات واستخدامها ومشاركتها	3.59	.55	1	موافق بشدة
6	تفرد ملكية كل بيان داخل الوزارة	3.21	.67	8	موافق
7	اتخاذ القرارات القائم على البيانات	3.38	.62	7	موافق بشدة
8	الاعتبارات الأخلاقية المتعلقة بجمع واستخدام البيانات	3.47	.58	5	موافق بشدة
المتوسط العام للبعد					موافق بشدة
					.46



يتبيّن من الجدول السابق أنّ بعد "العوامل الإدارية والتّنظيمية الاجتماعيّة" جاء بدرجة موافقة "موافق بشدة"، حيث بلغ متوسط استجابة العينة لعبارات المحوّر (3.46) بانحراف معياري قدره (0.46)، كما جاءت العبارة "وضوح السياسات والإجراءات المتعلقة بجمع البيانات واستخدامها ومشاركتها" في المرتبة الأولى جاءت بدرجة موافقة "موافق بشدة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة (3.59) بانحراف معياري قدره (0.55)، فيما حلّت عبارة "القوانين والتشريعات المرتبطة بتسييل البيانات" بمتوسط حسابي بلغ (3.53) وانحراف معياري قدره (0.58). وفي المرتبة الأخيرة للعبارة "تفّرد ملكية كلّ بيان داخل الوزارة" جاءت بدرجة موافقة "موافق"، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة (3.21) بانحراف معياري قدره (0.67).

وتتفّق النتائج التي تم التوصّل إليها مع ما خلصت إليه نتائج دراسة فريد (2017) من كون احتياجات العملاء ورغباتهم والتشريعات المختلفة أحد العوامل المؤثرة بتسييل البيانات، كما تتفّق مع نتائج دراسة أفوليوب وبن يوسف (Ofulue & Benyoucef, 2022) بضرورة التركيز على عملية إنشاء القيمة المشتركة وإدارة النظام البيئي العام المرتبط بتسييل البيانات، وما أشارت إليه دراسة غارتنر (Gartner, 2020) حول القادة من وجوب تغيير طرق تفكيرهم حول قيمة البيانات والتركيز على حلول متذكرة، وما توصلت إليه نتائج دراسة الديحاني وأخرون (2021) من ضرورة توحيد مصدر البيانات التربوية ضمن دائرة مركبة واحدة تكون مرجعاً للجهات المعنية بالسياسات التربوية.

السؤال الثالث: ما العوامل البشرية المؤثرة على تسييل البيانات لاستثمارها بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية؟

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لعبارات بعد العوامل البشرية، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 12

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لاستجابات عينة الدراسة حول العوامل البشرية

رقم العباره	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العباره	درجة الموافقه
1	توفر الموارد البشرية ذات المهارات والخبرة الكافية ذات العلاقة بعلم البيانات	3.40	.81	2	موافق بشدة
2	توفر كفاءات مختصة في تسييل البيانات وتحقيق قيمة منها	3.48	.78	1	موافق بشدة
3	توفر الموارد البشرية المختصة في البيانات التعليمية	3.37	.77	3	موافق بشدة
4	وجود موارد بشرية مختصة في المجال التجاري	3.08	.85	5	موافق
5	توفر كوادر بشرية ملّمه بالأنظمة المالية	3.25	.76	4	موافق بشدة
المتوسط العام للبعد					موافق بشدة .73

يتبيّن من الجدول السابق أنّ بعد "العوامل البشرية" جاء بدرجة موافقة "موافق بشدة"، حيث بلغ متوسط استجابة العينة لعبارات المحوّر (3.32) بانحراف معياري قدره (0.73)، وجاءت العبارة "توفر كفاءات مُختصة في تسييل البيانات وتحقيق قيمة منها" في المرتبة الأولى جاءت بدرجة موافقة "موافق بشدة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة (3.48) بانحراف معياري قدره (0.78)، فيما حلّت المرتبة الثانية للعبارة "توفر الموارد البشرية ذات المهارات والخبرة الكافية ذات العلاقة بعلم البيانات" بمتوسط حسابي بلغ (3.40) وانحراف معياري قدره (.81). وفي المرتبة الأخيرة للعبارة "وجود موارد بشرية مختصة في المجال التجاري" جاءت بدرجة موافقة "موافق"، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة (3.08) بانحراف معياري قدره (0.85).

وتتفّق النتائج التي تم الوصول إليها مع ما ذكرته نتائج دراسة فريد (2017) التي أكدّت على أنّ وجود كفاءات بشرية قادرة على تحقيق الدخل من البيانات من توليد واستخلاص إضافة للفترة والرغبة في الاستثمار في البيانات أحد أهم العوامل لنجاح تسييلها. كما توأم النتائج التحدّيات التي خلص إليها دراسة الجويعد (2024) حول التحدّيات التي تواجه تفعيل التقنيّة في المجال المالي والإداري لتحسين كفاءة الإنفاق



وزارة التعليم – أحد المحصلات المحورية لعملية تسهيل البيانات – من قلة المتخصصين في مجال التقنية المالية، وضعف معرفة قيادات التعليم بخدمات ومزايا التقنية المالية، إضافة لضعف معرفة القيادات التنفيذية في التعليم بأساليب تحسين كفاءة الإنفاق باستخدام التقنيات المتوفرة لديهم. كما تتناسب النتائج مع ما توصلت إليه دراسة عبد الله والهناوي (2018) حول وجود صعوبات تواجه الموظفين في المعرفة بالمسائل القانونية المرتبطة بعدد من الجوانب ذات العلاقة بالاستفادة من البيانات، مما يعني أهمية وجود متخصصين في الجانب القانوني والتشريعي لتحقيق أقصى استفادة من عمليات تسهيل البيانات بما لا يُشكل أي تبعات تشريعية أو قانونية أو اجتماعية على المدى القريب والبعيد. كما تتفق النتائج مع ما توصلت إليه دراسة الديحاني وأخرون (2021) حول ضرورة استقطاب موارد بشرية متخصصة في علم البيانات، وتوفير أعداد كافية من خبراء علم إدارة البيانات وتحليلها. كما تؤكد دراسة الهاشمية وأخرون (2019) على أهمية نتائج هذه الدراسة من خلال رصدها لعدد من التحديات المرتبطة باستثمار البيانات كان منها نقص الكوادر البشرية القادرة على دعم عملية استثمار البيانات في المؤسسات الحكومية بسلطنة عمان.

وببناء على ما سبق يمكن القول بأهمية تنوع تخصصات الكفاءات البشرية ذات العلاقة بعمليات تسهيل البيانات من متخصصين بعلوم البيانات المختلفة (علم بيانات – محلل بيانات – مبرمج – مهندس بيانات ... الخ)، خبراء قانونيين، متخصصين في الجانب التجاري، متخصصين في الجانب التعليمي ... الخ، وذلك لدعم صنع القرارات التعليمية من منظور (360°) وتقليل نسبة الخطأ والتخيّر والمخاطر ما أمكن مع استغلال الفرص المتاحة بكفاءة وفعالية.

السؤال الرابع: ما العوامل الاقتصادية والتجارية المؤثرة على تسهيل البيانات لاستثمارها بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية؟

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لعبارات بعد العوامل الاقتصادية والسوق، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 13

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لاستجابات عينة الدراسة حول العوامل الاقتصادية والسوق

رقم العباره	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العباره	درجة الموافقة بشدة
1	معرفة نوع البيانات ذات الطلب في السوق	3.56	.53	1	موافق بشدة
2	كيفية استخدام البيانات في السوق	3.49	.63	3	موافق بشدة
3	التكلفة والعائد من الاستثمار في البيانات	3.38	.74	5	موافق بشدة
4	مدى معرفه القيمة السوقية للبيانات	3.44	.71	4	موافق بشدة
5	طريقة تسعير البيانات	3.34	.75	6	موافق بشدة
6	مدى أهمية البيانات لمختلف القطاعات	3.51	.67	2	موافق بشدة
	المتوسط العام للبعد	3.45	.56		موافق بشدة

يتبيّن من الجدول السابق أن بعد "العوامل الاقتصادية والسوق" جاء بدرجة موافقة "موافق بشدة"، حيث بلغ متوسط استجابة العينة لعبارات المحور (3.45) بانحراف معياري قدره (0.56)، كما جاءت العباره "معرفة نوع البيانات ذات الطلب في السوق" في المرتبة الأولى جاءت بدرجة موافقة "موافق بشدة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة (3.56) بانحراف معياري قدره (0.53). وحلّت العباره "مدى أهمية البيانات لمختلف القطاعات" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.51) وانحراف معياري قدره (0.67). وفي المرتبة الأخيرة



العبارة " طريقة تسعير البيانات" جاءت بدرجة موافقة "موافق بشدة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة (3.34) بانحراف معياري قدره (0.75).

وتنتفق النتائج السابقة مع ما توصلت إليه دراسة غارترن (Gartner, 2020) حول أهمية استكشاف أسواق البيانات الصحيحة وسد الفجوات في البيانات، كما تتفق مع ما توصلت إليه دراسة هاو وأخرون (Hao et al., 2023) من أهمية تطوير منهجيات تسعير فعالة لتعزيز تداول البيانات وزيادة الابتكار في الاقتصاد الرقمي، وما أشارت إليه نتائج دراسة زانج وبيلتران (Zhang & Beltran, 2020) حول أهمية تسعير البيانات في السوق وتصنيفها بناءً على الخصائص الدقيقة للبيانات والخصوصية. وما توصلت إليه دراسة زانج وأخرون (Zhang et al., 2015) من ضرورة توحيد العوامل المختلفة التي تؤثر في تسعير البيانات في السوق. إضافة لما توصلت إليه نتائج دراسة ميترا (Mitra, 2023) من ضرورة ملاءمة استراتيجيات التسعير مع القيمة المقدمة للسوق.

ومن خلال إجابة السؤال الرابع يمكن القول بوجود وعي كافٍ لدى منسوبى وزارة التعليم ضمن العينة المستهدفة بالعوامل المؤثرة على عمليات تسييل البيانات لاستغلال نقاط القوة والفرص المتاحة ضمن بيئة وزارة التعليم الداخلية والخارجية، ومعالجة الضعف، والتصدي للتهديدات والمخاطر المحتملة من خلال الخطط الاستباقية.

توصيات البحث

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم عدد من التوصيات لوزارة التعليم، كما يلي:

- إيجاد حلول فعالة تضمن الاستفادة من العوامل المؤثرة على تسييل البيانات بما يضمن نجاح العملية وتحقيقها لأهدافها.
- بحث أفضل الأساليب لتوفير المتطلبات الازمة لتسهيل البيانات من خلال دراسة الوضع الراهن للوزارة وسد الفجوة بناءً عليها للوصول للوضع الأمثل فيما يتعلق باستثمار البيانات وتحقيق القيمة منها.
- العناية بدورة حياة إدارة البيانات كاملة كون عملية التسهيل أحد المراحل الهامة ضمن هذه الدورة وتعتمد بشكل كبير على المراحل السابقة، وتؤثر بشكل أكيد على المراحل اللاحقة.
- وضع التشريعات والحوكمية الملائمة لعمليات تسييل البيانات تحديداً بما يضمن تحقيق أقصى درجة من المنفعة بما لا يتعارض والخصوصية وحماية البيانات الشخصية.
- العمل على تطوير البنية التحتية التقنية للوزارة بمنصاتها وتطبيقاتها، وضمان الاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي وأنظمة الأمن السيبراني، مع تقليل المخاطر المرتبطة بذلك.
- التعاون مع الشركات المختصة بتسهيل البيانات من خلال الاستفادة من الخبراء وتبادل المعرفة والتدريب لضمان جودة تطبيق عمليات تسييل البيانات داخل الوزارة.
- التأكد من توفر الكوادر البشرية الازمة لتسهيل البيانات بكل المجالات والتخصصات من خلال استقطاب الكفاءات أو التدريب والتطوير المهني لمنسوبى التعليم ذوي العلاقة.
- التأكيد من صحة تصنيف البيانات التي تنتجهها وزارة التعليم داخلياً بشكل يضمن تحقيق أقصى استفادة منها، وذلك جنباً إلى جنب مع التصنيف المعتمد لدى مكتب إدارة البيانات الوطنية (NDMO).

المراجع

1. الإستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي "NSDAI". (2020). وثيقة الإستراتيجية. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "SDAIA".
2. الأكليبي، علي ديب. (2018، مارس 6-8). أهمية تحليل البيانات الضخمة في اتخاذ القرار في جامعة الملك سعود [عرض ورقة]. المؤتمر الرابع والعشرون: البيانات الضخمة وآفاق استثمارها: الطريق نحو التكامل المعرفي، مسقط.
3. برنامج تنمية القدرات البشرية. (2021). الوثيقة الإعلامية برنامج تنمية القدرات البشرية 2021-2025. رؤية المملكة 2030.



4. الجويعد، مشاعل صالح. (2024). تقنيات تحسين كفاءة الإنفاق لتحقيق الاستدامة المالية بوزارة التعليم في المملكة العربية السعودية: نموذج مقترح [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الملك سعود.
5. الديحاني، سلطان غالب، والجدي، عهود ياسر، والعلبي، عذاري جمعة. (2021). قدرة القيادات التربوية على استثمار البيانات الضخمة "Data Big" في تعزيز السياسة التعليمية في دولة الكويت. مجلة جامعة السلطان قابوس للدراسات التربوية والنفسية، 15 (2)، 184-200.
6. السالمي، خلود خالد، والهنوية، هاجر سليمان. (2018، مارس 6-8). واقع استخدام البيانات الضخمة في هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية: دراسة استطلاعية [عرض ورقة]. المؤتمر الرابع والعشرون: البيانات الضخمة وأفاق استثمارها: الطريق نحو التكامل المعرفي، مسقط.
7. عبد الله، خالد عتيق، والهنائي، عبد الله سالم. (2018، مارس 6-8). البيانات الضخمة في مكتبات جامعة السلطان قابوس واقعها ومستوى الاستفادة منها من وجهة نظر موظفيها. [عرض ورقة]. المؤتمر والمعرض السنوي الرابع والعشرون لجمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي، مسقط.
8. العتيبي، مها عيد. (2020، ديسمبر 9). تسهيل البيانات. العطاء الرقمي. استرجعت في يناير 22، 2023، من <https://attaa.sa/library/view/1004>
9. العساف، صالح. (2012). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. دار الزهراء
10. الغبيري، محمد أحمد، وحسن، عبد الرحمن حسن. (2019). البيانات الضخمة وأثرها في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 دراسة تطبيقية. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 9 (3)، 32-51.
11. مبادرة العطاء الرقمي. (2022، مارس 5). ملتقى المرأة في علم البيانات \ اليوم الأول [فيديو]. يوتيوب. <https://youtu.be/F1SJALA3la0>
12. مدريستي. (2024). .<https://external.backtoschool.sa>
13. المركز الوطني للتعليم الإلكتروني. (2024). <https://nelc.gov.sa>
14. المنصة الوطنية للتعليم الإلكتروني.(د.ت.).FutureX <https://futurex.nelc.gov.sa/ar/about>
15. المؤشر الوطني للبيانات "NDI". (2024). <https://ndi.sdaia.gov.sa>
16. الهاشمية، كوثر محمد، والعوفي، علي سيف، والحراسي، نبهان حارث. (2019). إدارة البيانات الضخمة ومجالات استثمارها في المؤسسات الحكومية بسلطنة عمان [أطروحة ماجستير منشورة]. جامعة السلطان قابوس.
17. هيئة الحكومة الرقمية. 2024. مؤشر نجاح التجربة الرقمية للخدمات الحكومية التقرير العام 2024. هيئة الحكومة الرقمية.
18. Arizona State University. (n.d). <https://www.asu.edu/>.
19. Baecker, J., Engert, M., Pfaff, M., & Kremar, H. (2020). Business Strategies for Data Monetization: Deriving Insights from Practice. Wirtschaftsinformatik.
20. Basu, Pragati . (2023, April 17). How to Leverage Data Monetization Business Models for Your Company. VeeZoo. <https://www.veezoo.com/blog/data-monetization-business-model/>.
21. Borthakur, Mohit., Srinivasan, Harini., & Kulkarni, Prasanna. (2022). Monetizing Data Points to Increase Profitability for Banks. CARDIOMETRY. <https://2u.pw/Se8m9Hzd>.
22. CDP. (n.d). Data Monetization: The Next Big Revenue Stream For Brands?. The Customer Data Platform Resource. <https://cdp.com/articles/data-monetization-cdp-2/>.
23. Corrado, Carol, Haskel, Jonathan, Iommi, Massimiliano, & Jona-Lasinio, Cecilia. (2022A). MEASURING DATA AS AN ASSET: FRAMEWORK, METHODS AND PRELIMINARY ESTIMATES. OECD
24. Corrado, Carol, Haskel, Jonathan, Iommi, Massimiliano, Jona-Lasinio, Cecilia, & Bontadini, Filippo. (2022B, March 8). Data, Intangible Capital, and Productivity



[Paper]. the NBER/CRIW Conference on Technology, Productivity, and Economic Growth.

25. DAMA International. (2024). DAMA-DMBOK. Technics Publications, BASKING RIDGE, NEW JERSEY
26. Elorza, M., & Castellano, E. (2022). Customer Data-driven Business Models: A Case Study in the Retail Industry. ICSBT. DOI:10.5220/0011138800003280.
27. Erfan, Farnaz. (2018, July 24). It's All in the Preparation: Four Strategies to Monetize Your Data. DATAVERSITY. <https://www.dataversity.net/preparation-four-strategies-monetize-data/>.
28. Faroukhi, Abou Zakaria, El Alaoui, Imane, Gahi, Youssef, & Amine, Aouatif. (2020A). Big data monetization throughout Big Data Value Chain: a comprehensive review. Journal of Big Data, 7(3), <https://doi.org/10.1186/s40537-019-0281-5>
29. Faroukhi, A.Z., Alaoui, I.E., Gahi, Y., & Amine, A. (2020B). An Adaptable Big Data Value Chain Framework for End-to-End Big Data Monetization. Big Data Cogn. Comput., 4, 34.
30. FRED, JONNA. (2017). DATA MONETIZATION – HOW AN ORGANIZATION CAN GENERATE REVENUE WITH DATA? [published master's thesis, Tampere University of Technology]. Semanticscholar.
31. Gartner. (n.d). <https://www.gartner.com/en>.
32. Gartner. (2020). 3 Ways to Monetize Data and Analytics. Gartner.
33. Gorelik, Alex. (2019). The Enterprise Big Data Lake: Delivering the Promise of Big Data and Data Science. O'Reilly Media, Inc.
34. Goworek, Krzysztof. (2019, Augst 30). Data monetization – how to monetize data successfully. TASIL. <https://tasil.com/insights/data-monetization-business-strategy/>.
35. Hanafizadeh, Payam, & Nik, Mohammad Reza Harati. (2019). Configuration of Data Monetization: A Review of Literature with Thematic Analysis. Global Journal of Flexible Systems Management. <https://doi.org/10.1007/s40171-019-00228-3>.
36. Hansen, Ulrik Stig, & Landau, Eric. (2022, September 27). 4 Steps to Start Monetizing Your Company's Data. Harvard Business Review.
37. Hao, J., Deng, Z., & Li, J. (2023). The evolution of data pricing: From economics to computational intelligence. Heliyon, 9(9), e20274. <https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2023.e20274>
38. Laney. Douglas B. (2018). INFONOMICS. Gartner, Inc.
39. Loizou, George. (2023, November 22). Data monetization: What is data monetization and how to do it well. MOSTLY.AI. <https://mostly.ai/blog/data-monetization-use-cases-with-synthetic-data>.
40. Matai, P. (2023). Turning Data into Dollars: Navigating the Path to Monetization and Unlocking Business Value through Data. Journal of Marketing & Supply Chain Management. DOI:10.47363/jmscm/2023(2)159.
41. Mitra, Subhadip. (2023). Data Monetization Strategy for Enterprises. 10.13140/RG.2.2.33756.36481.



42. Ofulue, J., Benyoucef, M. (2024). Data monetization: insights from a technology-enabled literature review and research agenda. *Manag Rev Q* 74, 521–565. <https://doi.org/10.1007/s11301-022-00309-1>
43. Team EMB. (2024, March 30). Unlocking Value: The Power of Data Monetization. Expand My Business "EMB". <https://blog.emb.global/power-of-data-monetization/>.
44. University of Melbourne. (n.d). <https://www.unimelb.edu.au/>.
45. Zhang, Mengxiao & Beltran, Fernando. (2020). A Survey of Data Pricing Methods. SSRN Electronic Journal. 10.2139/ssrn.3609120.
46. Zhang, M., Beltrán, F., & Liu, J. (2015). A Survey of Data Pricing for Data Marketplaces. *Journal of LaTeX Class Files*, 14(8).